

على العموم الخاطي وعدم ورود الكلام في حرم الشرط الاول هنا مقصود الا ان
المبني على غير الذي شرع له اصل الالوية عند وشه بوجوه الاول ان ذلك مبني على كونه
لغة لظن ما هنه وجه وهو مجموع بل الظاهر انها موصوفة ايضا لما يقابل الملاكي في
الثاني ان اسناد ذلك في تعريف الشريعة صادرة حقيقة فيما يقابل الذي وصرح ان قلنا ان
الخصومة الشرعية ثابتة كان الشرع ايها كالشريعة وان لم نقل بليتها فنقول ان اللفظان
يقترن في العرف الظاهر وهو ما يقابل الذي الثالث ان الالوية محضه بقوله تعالى انما
تكتبتم وقر لا عيب في العام لا اجرام المحض لان العام المحض غير محقق مطلقا هذا ويمكن ان
اصالة الحرمة بوجوه اخرى الاول نصاب العظم في اصالة الحرمة في القوم الثاني ان الظن
المستلزم الى الاكراه عند التذكية مرادها وطعا بعد التذكية يستفهم الحرمة الثالث ان الظن
الغير الكافي في اكثر ما يؤكل لحمه غير ما يمتنع المستلزم فيه بالاعلى لواقع الاضار الى
بالاحتياط كمن لا يدع ما يربك ولا يربك ان كل هذا المخرج ترجيح لما فيه التذكية
على الاصلية فيه فبغيره يمكن القول باصالة الحرمة كقولنا في قوله تعالى انما
فان الالوية تدل على الحرمة والالتذكية ترفع الحرمة العرضية ولازم التقديم كون
الاصول الحرمة وان قلت ان عامية الاستدلال بالالوية فرع عمومها وهو موعود لا يقال ان
العموم ثابت بل دليل الحكمة وهي ان النعمة التي خلق الاشياء لاستيفائها ان كانت هي
لجميع الملم ثابتة وان كانت البعض من النافع المعين عند ناهي خلاف الفرض وان كانت
هي البعض المعين عند نعم الغير المعين عند ناهي صانف للاسنان الذي هو الغرض من الالوية
لكون هذه النعمة الغني للعيننة ووجوهها كدها لا تفعل ان البعض معين عند الله
معين عندنا ومع ذلك لا ينافي مقام الاسنان لان النافع احتيادية وقهرية منها لا
لها بالعلم والفضل في ترتيبها اصلان الاختيادية منها كما ذكرت من توفيق استيفائها على العلم
مع كون العلم مقصودا لكن المراد من الالوية النافع القهرية في كل شئ للعباد ولا صانف لا
تذكر مع الامتنان هذا الله لا يتوقف اثناء المطاق على اعادة الالوية للعموم للمعنى في بعض
اصلا باجته من ان كل شئ لابد ان يكون له منفعة للعباد ولا يتم الا في الكتاب في
الشريعة فلا بد من وجود منفعة في الشئ وان لم تعلمها غرضه بل ان لم تعلم تلك النعمة

تفصيلا

تفصيلا كان الحكم بالنفقة اجماعا وان علما تفصيلا بمنفعة فان كانت مقدرة تلك النعمة فلا
بد من ايضا الفرض عدم وجود غيرها وان كانت متعددة وكان بعضها ظاهرا فهو صريح قطعيا
ووا باجته غير الظاهر اشكال الا حرد الاباحة الغير وان كان الشكل اسويابا بين العرف والكل
صريح ولا يرب في ان النعمة الظاهرة في الجواز هو الجاهل ومقتضى ذلك هو الحرمة في خروج
ما خرج وفي ما يقع تحت العموم فالاصل في العلم هو الالوية والحرمة الاربعة المذكورة ايضا
لانها اصل الحرمة في العموم وشه اما الشهرة فلان سميتها لامادة الرصف وهو غير
بعد ملاحظة الالوية وان قلت الالوية اصل لا يحصل منها لظن بعد نصاب الشهرة على الحرمة
فلا يمكن حجية الالوية من باب السببية القيدة لانها من الظنون المخصوصة واما الالوية
فلا يتفاء المستحق ان كان هو الحرمة العرضية فقد انتفت بالتذكية فبقيا وان كان هو الالوية
الالوية من الاول كان مستكنا كالبحري الاستصحابا مضاعفا الى ان جعل ملاحظة الالوية حتى
اليقين باليقين في تسليم حريان الاستصحاب ايضا فنقول انه جاء الدليل الداعي عليه وهو
وادخل ما من فيه في المستدق في قوله الالوية سلبا ان الالوية غير واردة على غير المنقضى
اليقين بالسك بل معارضة معها لكنها اقوى في مقام عليه واما الاستسقاء فهو كالتشوية
في الجواب اي لا يحصل منها لظن بعد ملاحظة الالوية الشرعية بل يمكن ان يقال ان يحصل
منه الوصف بالاعتاد لعدم اتحاد التذكير فيه مع التسفي فيه فتم واما الاضار فهي معارضة
مع الالوية الشرعية والنسبة بينهما اعم من وجه مادة افتراق الاضار والشبهة الرجوعية
ومادة افتراق الالوية ما يعلم حلية واباحته ومادة الاجتماع الشبهة الرجوعية وان كان النسبة
اعلى التقاض اعم من وجه فلا بد من الاخذ بالادراج في محل التعارض والالوية اقوى ولا يخفى
فان قلت للاخبار وان كانت ضعيفة لكنها بالاعتناء بالشبهة وهي موجهة لها فلما انصف
اد الجبر بالشبهة صادرا كالمصحوح ونحن تقدم الكتاب على الغير المصحوح فلما تقدمه
المؤيد للالاضراب فان قلت ان الالوية بمقتضى الوضع النبوي دلت على ان الاشياء
كانت موصوفة في وضع الصدق وسادقته مخلوقة لاجل تتمام العباد واما ما وجد
في الزمان الناحض كما فرضنا في الجواز التسليم من الجواز بين المتعارضين فوعاوم بذكره
ما نزل في الخارج فلا بد من الالوية على اجتهته ولا يتم الفرض لا يقال لو كان ذلك لما جرح